

وصول الأخبار إلى أصول الأخبار

[49] وأيضاً " قد ثبت عندنا نص هؤلاء المطهرين على عصمة من بعدهم واحداً " بعد واحد، ونص كل سابق على لا حقه بما يعلم ثبوته، ولا يمتري فيه (1) إلا كما يمتري في المتواترات من أحوال الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وآله. [ولو سلمنا أنهم غير معصومين فهم مجتهدون لهم أهلية الحل والعقد كما لا ينكره مسلم، فعلى كل حال لا يقصر التمسك بمحمد الباقر وجعفر الصادق عليهما السلام وأولادهما المجمع على عدالتهم وطهارتهم واجتهادهم عن التمسك بأبي حنيفة والشافعي، فنحن على يقين من أمرنا ولا بد لخصومنا من القول بحصمة معتقدنا. وهذا واضح جلي] (2). وأما ما جاء من النص على الأئمة الاثني عشر من طرق مخالفينا فقد روى البخاري في صحيحه بطريقتين: أولهما - إلى جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: يكون بعدي اثنا عشر أميراً ". فقال كلمة لم أسمعها، قال أبي: كلهم من قريش (3). وثانيهما - إلى ابن عيينة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا يزال أمر الناس ما ضا " ما وليهم اثنا عشر رجلاً. ثم تكلم بكلمة خفيت علي، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فقال: قال: كلهم من قريش (4). وقد روى مسلم أيضاً " الحديث الأول بثمان طرق ألفاظ متونها لا تختلف الا قليلاً (5). 1. امتري في أمره: شك فيه. 2. الزيادة وقعت في النسخة المخطوطة في المتن وفي المطبوعة في الهامش. 3. صحيح البخاري 2 / 1072. 4. صحيح مسلم 6 / 3، وأخرجه في غاية المرام ص 191 عن صحيح البخاري. 5. غاية المرام ص 191 عن صحيح مسلم.